إثبات المزية

بإبطال كلام الذهبي

في حديث مَنْ عادى لي ولياً

بقلم

محدث وقته وناقد عصره

أبي اليسر

عبد العزيز بن الصديق الغماري الحسني

رحمه الله تعالى

الطبعة الأولى

1442 هـ - 2021 ر

شكر وتقدير

للسيد العلامة الدكتور عبد المنعم بن عبد العزيز آل الصديق الغماري شيخ عموم الطريقة الصديقية الشاذلية على ما أتحفنا به من مكتبة والده سندنا ومددنا ومولانا عبد العزيز بن الصديق الغماري رحمه الله شاكرين له حسن صنيعه.

وجزاه الله عنا خير ما يجازي عالمٌ عامل بعلمه

سائلين المولى له الصحة وطول العمر

وأن يكون خيرَ خلفٍ لخيرِ سلف

ترجمة موجزة للسيد الشريف العلامة الجليل سيدي عبد العزيز بن الصديق الغماري الإدريسي الحسني"[1]

اسمه وكنيته:

هو سيدي وسندي ومددي ومولاي محل الوالد سليل العترة النبوية الطاهرة محدث وقته وناقد عصره صوفي زمانه متشرباً ذلك من ثدي أمه ولقاح أبيه إذ أن أمه حفيدة أحمد بن عجيبة وما أدراك ما أحمد بن عجيبة، وأبيه علم السادة الغمارية ومؤسس الطريقة الصديقية الدرقاوية الشاذلية حسني الأبوين مدبجٌ بالشرفيين شرف العلم العلي والنسب الجلي أبو اليسر عبد العزيز بن محمد بن الصديق بن أحمد بن عبد المؤمن الغماري الإدريسي الحسني.

نسبه:

يعود نسبه من جهة الأب والأم إلى سيدنا إدريس الأصغر ابن مولانا إدريس الأكبر فاتح المغرب ابن الحسن المثنى ابن الحسن السبط ابن

1- من أراد أن يستزيد فعليه بالرجوع إلى كتاب "الدرُّ المنثور من شيوخ أبي الفضل أحمد بن منصور"، فقد تُرجمت له ترجمة حوت غالب تفاصيل حياته رحمه الله.

سيدنا علي وفاطمة عليهما السلام كما هو مدون في كتب التراجم وأمه حفيدة الشيخ العالم العارف بالله وعجيبة زمانه أحمد بن عجيبة وما أدراك ما أحمد بن عجيبة من رموز السادة الصوفية.

مولده:

وُلد رحمه الله تعالى في شهر جمادى الأولى سنة 1338 هجري الموافق له 1920 رومي بثغر طنجة.

نشأته:

نشأ في رعاية والده وتعاهده منذ صغره فحفظ القرآن الكريم، وكان والده مهتماً به غاية الاهتمام، وأخذ عنه الطريقة الشاذلية الدرقاوية، وأذن له في تلقين وردها المعروف، وقد تلقى كثيراً من المتون الأساسية التي هي أساس التحصيل في العلوم الشرعية مثل الأربعين النووية ومتن ابن عاشر ومتن الجزرية ومورد الظمآن في علوم القرآن والبيقونية ونخبة الفكر في علم مصطلح الحديث وشيء من تفسير البيضاوي والآجرومية في النحو وغيرها من العلوم الأساسية كل ذلك كان برعاية والده وتحت مراقبته في مسجده الكائن بشارع القادرية بمدينة البوغاز المعروفة بطنجة في شمال المغرب.

شيوخه:

تلقى رحمه الله على العديد من المشايخ نذكر منهم:

1. والده الإمام العلامة العارف بالله تعالى القدوة الشيخ سيدي محمد بن الصديق الغماري الحسني الإدريسي.
2. شقيقه العلامة الحافظ المجتهد السيد أحمد بن محمد بن الصديق الغماري.
3. شقيقه علامة زمانه جامع شتات العلوم الولي الصالح المجاب الدعوة إمام عصره السيد أبو الفضل عبد الله بن الصديق الغماري.
4. العلامة المسند الكبير المؤرخ النَسَّابة السيد محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني الحسني.
5. مسند مصر العلامة المحقق السيد أحمد بن محمد بن عبد العزيز بن رافع الحسيني القاسمي الطهطاوي.
6. العلامة المشهور صاحب التآليف بوصيري العصر أبو المعالي الجمال يوسف بن إسماعيل بن يوسف بن إسماعيل النبهاني الفلسطيني.
7. مسند الحجاز، مُلحِق الأحفاد بالأجداد، علم الدين محمد ياسين بن محمد عيسى الفاداني المكي الشافعي.

مؤلفاته:

رسم قلمه البارع السيال الكثير من المؤلفات في شتى الموضوعات، نذكر منها:

1. حكم تحديد النسل.
2. إتحاف ذوي الهمم العالية بشرح العشماوية.
3. . دفع الضرر عمن يقول بإمكان الوصول إلى القمر.
4. حكم الإقامة ببلاد الكفار وبيان وجوبها في بعض الأحوال.
5. إفادة ذوي الأفهام بأن حلق اللحية مكروه وليس بحرام.
6. حسن الأسوة بما ورد في إمامة المرأة بالنسوة.
7. . التعطف بتخريج أحاديث التعرف.
8. التأنيس بشرح منظومة أهل التدليس.
9. الجامع المصنف مما في الميزان من حديث الراوي المضعف.
10. الباحث عن علل الطعن في الحارث.
11. القول الأسد في إبطال حديث (رأيت ربي في سورة شاب أمرد).

12. اتحاف ذوي الفضائل المشتهرة بما وقع من الزيادات في نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة.

13. المشير إلي ما فات المغير من الأحاديث الموضوعة في الجامع الصغير.

14. الأربعين العزيزية فيما أخبر به سيد البرية من علامات الوقت.

15. الوقاية المانعة من وسوسة ابن العربي في قوله تعالى: (خافضة رافعة).

16. تزيين العبارة بتفسير سورة الكوثر بطريق الإشارة.

17. كشف الريب عن أبيات الجنيد توضأ بماء الغيب.

18. إظهار ما كان خفيا من كلام الذهبي في حديث من عادى لي وليًّا (وهو كتابنا هذا).

19. الأنوار القدسية في شرح الوصية الصديقية.

20. التحذير من أخطاء النابلسي في تعبير رؤيا فاطمة والحسن والحسين عليهم السلام.

21. تعريف المؤتسي بأحوال نفسي.

وغيرها الكثير يسهر على جمعها ولده شيخنا وشيخ الطريقة الصديقية ووريثها وخليفتها العلامة عبد المنعم بن عبد العزيز بن الصديق حفظه الله ويسر له هذا العمل الشريف.

وفاته:

توفي رحمه الله ورضيَ الله عنه وأرضاه يوم الجمعة 6 رجب الفرد سنة 1418 هجري الموافق له 7 نوفمبر 1997 رومي على الساعة الرابعة والنصف مساءاً بعد معاناة طويلة مع مرض عضال، ودفن يوم السبت بعد صلاة الظهر بجوار والديه وشقيقيه عبد الله وعبد الحي بتاريخ 7 رجب الفرد 1418 هجري الموافق له 8 نوفمبر 1997 رومي، وصُلي عليه في الجامع الكبير بمدينة طنجة المحروسة من بلاد المغرب الأقصى.

نفعنا الله به وبعلومه وأفاض علينا من فضل بركاته وجعلنا من الأوفياء لنهجه ونهج أشقائه وآبائه

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين وصلِّ اللّٰهُمَّ على سيدنا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين

تنبيه

نلفت نظر القارئ الكريم أننا قد حرصنا بأن نطرح الكتاب كما هو من غير زيادة أو نقصان إلا ما كان من قبيل ترجمة المؤلف لكي يكون القارئ على بينة من هذا العالم الرباني، لذا نرجو من كل من يطلع على هذا الكتاب أن يكون منصفاً ناصراً للحق، وإذا ما وجد خطأً فليصلحه في الهامش ويبين ذلك ولا يمس أصل الكتاب فقد قال الشاطبي في حرز الأماني:

وإن كـــــان خـــرقٌ فادركـــه بفضـــلة

مـــــن الحـــــلم وليصـــلحه مـــــن جـــاد مقـــولا

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حق حمده والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه وبعد: فقد كنت أَلَّفْتُ جزءاً في إبطال كلام الذهبي رحمه الله تعالى في كتابه (ميزان الاعتدال) في نقد الرجال في الحديث الذي رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً إلى الله تعالى ﷻ من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب ﷻ الحديث وأطلت فيه الكلام بذكر طرق الحديث المتعددة مع ذكر مقدمة في السبب الحامل لبعض الحفاظ على الحكم على بعض الأحاديث بالضعف والوهن مع سلامة أسانيدها من كل ما يوجب ذلك.

ثم ظهر لي أن ألخصه في هذا الجزء الذي اقتصرت فيه على إبطال كلام الذهبي رحمه الله تعالى لا غير ليسهل الانتفاع به وسميته (إثبات المزية بإبطال كلام الذهبي في حديث من عادى لي ولياً) والله أسأل أن يتقبله خالصاً لوجهه وينفع به ويثيبني عليه إنه سميع مجيب.

(فصل) روى البخاري في صحيحه من طريق خالد بن مخلد القطوانى الكوفي عن سليمان بن بلال عن شريك بن أبي نمر عن عطاء عن أبي

هريرة رضي الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ إن الله عز وجل قال: "من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب وما تقرب إليَّ عبدي بشيء أحب إليَّ مما افترضته عليه وما يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به ويده التي يبطش بها ورجله التي يمشي بها وإن سألني لأعطينه ولئن استعاذني لأعيذنه وما ترددت عن شيء أنا فاعله ترددي عن نفس المؤمن يكره الموت وأكره مساءته ﴾ وقد ذكر هذا الحديث الحافظ الذهبي رحمه الله في ترجمة خالد بن مخلد القطواني من كتابه ميزان الاعتدال وقال عقبه: هذا حديث غريب جداً ولولا هيبة الجامع الصحيح لعددته من منكرات خالد بن مخلد، وذلك لغرابة لفظه ولأنه مما ينفرد به شريك وليس بالحافظ، ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد، ولا خرجه من عدا البخاري ولا أظنه في مسند أحمد وقد اختلف في عطاء فقيل هو ابن أبي رباح والصحيح أنه عطاء بن يسار (قلت) عطاء هو ابن يسار قال الحافظ رحمه الله تعالى في الفتح: كذلك

وقع في بعض النسخ وقيل هو ابن أبي رباح والأول أصح نَبَّهَ على ذلك الخطيب رحمه الله تعالى.

والحديث لا غرابة فيه مطلقاً خلافاً لما زعمه الذهبي رحمه الله تعالى، وإنما استغربه لأنه دليل صحيح صريح في مذهب الصوفية رضي الله تعالى عنهم في كون العبد إذا تخلى وتحلى ولازم الرياضة واتخذ الذكر شعاره وهِجِّيرَاه يصل إلى مقام يفنى فيه عن وجوده بوجود ربه، ولا يبقى يرى لوجوده الوهمي بقية ولما كان كثير من علماء الظاهر كالذهبي وغيره لم يتذوقوا هذا المقام لأنهم لم يسلكوا على يد من يوصلهم إليه، رفعوا راية الإنكار والاعتراض على من ظهر به - لأن الناس أعداء لما جهلوه - بل ربما كفروه كما وقع منهم مع الحلاج، والشبلي وابن الفارض وابن العربي وابن سبعين والششتري رضي الله تعالى عنهم ونفعنا بهم.

وهذا مقام لا يدرك إلا بالذوق قطعاً لا ينال من الأوراق بل العبارة تزيده تعقيداً كما قال الشيخ الأكبر رضي الله تعالى عنه في مقدمة الفتوحات: "كل علم إذا بسطته العبارة حسن وفهم معناه أو قارب

وعذب عند السامع الفهم فهو علم العقل النظري لأنه تحت إدراكه ومما يستقل به لو نظر إلا علم الأسرار فإنه إذا أخذته العبارة سمج واعتاص على الأفهام دركه وخشن وربما مجته العقول الضعيفة المتعصبة التي لم تتوفر لتصريف حقيقتها التي جعل الله فيها من النظر والبحث ولهذا صاحب هذا العلم كثيراً ما يوصله إلى الأفهام بضرب الأمثلة والمخاطبات الشعرية" اهـ.

قلت: ولكن السعيد من وفقه الله تعالى وهداه إلى التسليم لأهله والاعتقاد فيهم والقول برشادهم وصلاحهم حتى يفوز بالكينونة معهم ويدخل في زمرتهم فإنهم القوم لا يشقى محبهم أبداً، وأما من لم يكن عنده نور التسليم والاعتقاد فإنه يستغرب هذه المقالة غاية بل يشدد النكير عليها وعلى من يدعيها ويزعم الوصول إليها ولا يقبل من صاحبها قولاً لما يوهمه هذا المذهب في نظرهم من القول بالاتحاد والحلول الذي هو كفر وزندقة بلا جدال، والمعترض عليهم في ذلك جاهل تمام الجهل مطموس البصيرة مظلم القلب والسريرة لأن الاتحاد

معناه اتحاد شيء بشيء آخر يعني أن هناك شيئين اتحدا وكذلك الحلول معناه حلول شيء في آخر وتخلله به.

والواصلون إلى مقام الفنا لا يرون وجودهم مطلقاً ولا يثبتون حقيقتهم المفروضة أبداً حتى يلزمهم القول بالاتحاد أو الحلول بل لا يكون عندهم الوجود إلا واحداً لا تعدد فيه ولا ثاني له حتى يقع الاتحاد أو الحلول بل الذي يرمي الصوفية رضي الله عنهم بالحلول والاتحاد يرميهم بالشرك في نظرهم ويلزمهم بما هو مناقض لمذهبهم الذي هو القول بوحدة الوجود ويصفهم بما هو مخالف لحالهم ومرادهم، ويعملون على البعد منه وتطهير قلوبهم من شوائبه، لأن الاتحاد والحلول يلزم عنهما كما قلنا وجود مُتَّحِد ومُتَّحَد وحال والذي يحل فيه وهذا معناه إثبات السوى وإثبات شيء آخر غير الحق تعالى، ورفض السوى وهو كل ما سوى الحق فرض من فروض مذهب أهل الله تعالى كما قال الششتري رضي الله تعالى عنه في نونيته:

فرفض السوى فرض علينا لأننا بملة محو الشك والشرك قَدْ دِنَّا

فمن يعد القول بوجود السوى شكًّا وشِرْكًا كيف ينسب إليه أنه يقول: بأن الله يحل في آخر أو يتحد معه هذا جور في الحكم وظلم وتعد ظاهر، وقال ابن الفارض رضي الله تعالى عنه في خمريته:

وهامت بها روحي بحيث تمازجا اتحاداً ولا جرم تخلله جرم

فأخبر بنفي اتحاد جرم بجرم كما يقتضيه لفظ الاتحاد مع تمازج روحه بالخمرة الأزلية المعبر بها عن الحضرة المقدسة، ومعنى كلامه أنه لما هام عشقاً بالخمرة والهيام هنا المراد به التقرب بالفرائض والنوافل إلى الحق سبحانه حتى يصير سمعه وبصره ويده ورجله وفؤاده كما ورد في الخبر الصحيح الذي نحن بصدد الكلام عليه وعمل على ترك الشواغل الصارفة عن الوصول إليها وجد نفسه أنه كان في الحضرة وهو لا يشعر كما قال العارف سيدي عبد الواحد بناني رضي الله عنه في تائيته:

وأخبرني عني غرامي بأنني غريق بحار الوصل في عين وحدتي

لأن الحق سبحانه أقرب إلينا من حبل الوريد، ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾"الحديد:4"، ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَٰكِن لَّا

تُبْصِرُونَ﴾"الواقعة:85"، وإنما كان محجوباً عنها أي عن الخمرة بوجوده الموهوم المقدر المفروض فلما ارتفع حجاب الوهم ظهر له أنه كان غريقاً في بحر وحدة الوجود وأنه عين المطلوب وأن وجوده كان وهماً من الأوهام لا يصير به الوجود الحق ذا تعدد كما قال قائلهم رضي الله عنهم:

وإذا كنت في الحقيقة فرداً استحالت حقائق في الأنام

وإنما هو مظاهر وتعينات اعتبارية لا غير ظهرت بها الذات المقدسة من نفسها لنفسها فظهر له سر حقيقته عند ذلك فلذلك قال رضي الله عنه: ولا جرم تخلله جرم لأن التخلل من لازم الأثنينية والتعدد لأنه يطلب متخلِّل بكسر اللام ومتخلَّل بفتحها وهما مفقودان تماماً بل القول بهما شرك محض لمن تدبر وتأمل فالاتحاد يقول به من يثبت وجوده مع وجود مولاه، تعالى الله عن وجود موجود معه كان الله ولا شيء معه كما في الحديث الصحيح وأدرج فيه الصوفية وهو الآن على ما كان عليه لأن هذه الموجودات إنما هي مظاهر أسمائية لتظهر بها

الربوبية وتعرف الألوهية إذ لولا المألوه لما عرف الإله، ولولا المربوب لما ثبت اسم الرب.

كما قال الشيخ الأكبر رضي الله تعالى عنه في الفصوص:

لولاه ولولانا لما كان الذي كانا

فالوجود واحد بلا خلاف من موحد وإنما التعدد في المظاهر والتعينات لا غير، وأمرها اعتباري لا غير بمعنى أنك إذا نظرت إلى كونها مظاهر قلت: زيد وعمرو وفلان وفلان وإذا نظرت إلى الحقيقة التي بها وجود تلك المظاهر لم تجد غير الله تعالى الذي به وجود كل موجود وبقيوميته ظهر من عالم البطون في الذات المقدسة إلى عالم ظهور الأسماء والصفات كما قال الششتري رضي الله عنه في بعض مقطعاته:

انظر جمالي شاهداً في كل إنسان كالماء يجري نافذاً في أس الأغصان

تجده ماء واحد والزهر ألوان

وقال الغزالي رضي الله عنه في تائيته:

فإن قلت لم أبصرك في كل صورة أراها حالت ذاك عين بصيرتي

فالسالك إذا تقرب إلى الحق سبحانه بما فرضه عليه وزاد على ذلك الإدمان على نوافل الطاعات فنى عن وجوده تماماً واضمحلت حقيقته بالكلية ويصير بعد ذلك يرى وجوده وهماً من الأوهام بل عند ذلك يعرف سر حقيقته كما أشار إلى ذلك العارف سيدي عبد الواحد بناني في تائيته وهو من شيوخ شيخ والدنا رضي الله عنهما:

ولما فني عني فنائي فلم أزل أشاهد معنى الحق في كل وجهة
وزال وجودي عن وجودي وهل لمن فنى عن فنا أهل الفنا من بقية
ومذ نظرت عيني الوجود توهما شهدت بعين الفكر سر حقيقتي

وقال ابن عطاء الله رضي الله عنه: في الحكم ما حجبك عن الله وجود موجود معه، إذ لا شيء معه وانما حجبك توهم وجود موجود معه. وقال الششتري رضي الله عنه في نونيته:

ولم نلف كنه الكون إلا توهما وليس بشيء ثابت هكذا الفنا

فالوهم هو الذي أثبت وجوداً غير وجود الحق فإذا تخلى الإنسان عن وهمه، وذلك لا يكون إلا بالرياضة والتحلي بأنواع الطاعات وسلوك سبيل المجاهدة فإنه يزول عنه حجاب الوهم المانع له من شهود وجوده

بوجود مولاه وإن وجوده هو عبارة عن خيال الظل أو الصور السينمائية التي لا تظهر على الشاشة إلا في الظلام فإذا وجد النور ذهبت واضمحلت ولم يبق لها أثر فكذلك الإنسان لا يرى وجوده إلا عند وجوده مع ظلمة النفس وحجاب الكون. فإذا أشرق عليه نور الحق بسبب التقرب إليه بأنواع العبادات والتحلي بالكمالات الحقانية، والتخلق بالصفات الرحمانية فإنه يفقد وجوده بوجود موجده ويفقد صفاته بصفات ربه كما أشار إلى ذلك الحق تعالى في الحديث الذي نحن بصدد الكلام عليه فإنه قال: ﴿لا يزال عبدي يتقرب إليَّ بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه﴾ الحديث.

والقرب قربان قرب النوافل وقرب الفرائض فقرب النوافل هو زوال الصفة البشرية وظهور صفاته تعالى بأن يحيي ويميت بإذنه تعالى ويسمع من جميع جسده لا من الأذن والعين فقط وكذا يسمع المسموعات من بعيد ويبصر المبصرات من بعيد وهو ثمرة النوافل وقرب الفرائض هو فناء العبد بالكلية عن شعور وإدراك جميع الموجودات حتى عن نفسه أيضاً بحيث لم يبق في نظره إلا وجود الحق

سبحانه وتعالى وهذا معناه فناء العبد في الله تعالى وهو ثمرة الفرائض، فإذا لم يبق في نظر العبد إلا وجود الحق سبحانه وتعالى انتفى عنده وجود موجود معه واستحال عنده معنى الاتحاد تماماً، وإذا ذكره في كلامه فإنما يذكره ليقرب به المعنى إلى الفهم لا غير. وأما المعنى المراد من اللفظ فهو محال في نظره. والوجود الحق منزه عنه من جهة كونه يقتضي شيئين اتحدا وامتزجا وليس هناك إلا وجود واحد مطلقاً من حيث الحقيقة. مقيداً من حيث الاعتبار والتعين في المظاهر. فما ثم إلا جلال الذات[1]

وجمال الصفات كما أشار إلى ذلك جدنا من جهة الأم العارف ابن عجيبة رضي الله عنه في تائيته بقوله:

تنزهت عن حكم الحلول في وصفها فليس لها سوى في شكله جلت
تجلت عروساً في مرائي جمالها وارخت ستور الكبرياء لعزة
فما ظهر في الكون غير بهائها وما احتجبت إلا لحجب سريرة

(1) ولكن درك ذلك وفهمه يعسر جداً ويحير لب العاقل فيه كما قال الحراق رضي الله عنه:

به صار التعدد ذا اتحاد بلا مزج فذا شيء احارا

وقال الششتري رضي الله عنه في نونيته:

ولكنه كيف السبيل لرفضه ورافضه المرفوض نحن وما كنا

ومن لم يتذوق فليسلم لأهل الذوق ولا يسارع إلى الإنكار والاعتراض.

وقال العارف الحراق في تائيته أيضاً:

أتطلب ليلى وهي فيك تجلت وتحسبها غيراً وغيرك ليست
فذابله في ملة الحب ظاهر فكن فطنا فالغير عين القطيعة
ألم ترها ألقت عليك جمالها ولو لم تقم بالذات منك اضمحلت

وقال العارف الجيلي رضي الله عنه في عينيته:

وغص في بحار الاتحاد منزهاً عن المزج بالأغيار إن أنت شاجع

وهذا معنى وحدة الوجود[1] عند الصوفية يفهمه من تأمل كلامهم في ذلك وتذوقه، ومن نسب إليهم في شأنها خلاف هذا فذلك لعدم إدراكه وسوء فهمه وفساد عقله وتسرعه إلى الأنكار والاعتراض عليهم من غير أن يعرف ما يدندنون حوله.

(فصل) ولما كان هذا الحديث أصلاً أصيلاً وبرهاناً قوياً صحيحاً لهؤلاء السادة رضي الله عنهم فيما قالوه وتذوقوه ونصاً صريحاً فيما أسسوه

[1] للشيخ عبد الغني النابلسي رحمه الله رسالة لطيفة سماها (إيضاح المقصود في وحدة الوجود) استدل فيها بنصوص علماء الكلام على صحة القول بوحدة الوجود وأثبت ذلك بأدلة عقلية لا تقبل الجدل وقد قرأتها وهي من مخطوطات مكتبتي، وذكر الشيخ محمد فضل الله الهندي رحمه الله في التحفة المرسلة إلى رسول الله جملة وافرة من الآيات والأحاديث الدالة على وحدة الوجود ويكفي منها لمن تبصر وكان ذا فهم صحيح قوله تعالى: ﴿هُوَ الْأَوَّلُ وَالْآخِرُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾"الحديد:3"

وأَصَّلُوه من فناء العبد عن وجوده وبقائه بربه كما قال سلطان العاشقين ويعسوب المحبين أبو حفص عمر بن الفارض رضي الله عنه في تائيته نظم السلوك:

وجاء حديث في اتحادي ثابت روايته في النقل غير ضعيفة يشير بحب الحق بعد تقرب إليه بنفل أو أداء فريضة وموضع تنبيه الإشارة ظاهر بِكُنْتُ له سمعاً كنور الظهيرة استغربه الذهبي رحمه الله تعالى هو وغيره ممن رفع راية الإنكار على الصوفية رضي الله تعالى عنهم في هذا المقام بل عدَّه من منكرات خالد بن مخلد لكون عقله أشرب القول بخلافه ونشأ على عدم القول بمنطوقه ومفهومه مع أن الحديث صحيح لا شيء فيه ولا غبار عليه وابن تيمية مع كونه من أشد الناس اعتراضاً على هذه الطائفة بل هو زعيم المعترضين عليهم والمجاهر بتكفيرهم وتضليلهم ومع ذلك جزم بصحة هذا الحديث كما قال في كتاب الفرقان بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمن في الفصل الأول منه: "فإنه قال فيه وفي الحديث الصحيح الذي رواه

البخاري عن أبي هريرة فذكر الحديث ثم قال عقبه وهذا أصح حديث يروى في الأولياء" اهـ

وهذا هو الحق وأما محاولة الذهبي تضعيفه بشريك، فهي محاولة باطلة لأمرين:

أولهما: أن شريكًا قفز القنطرة بإخراج البخاري له في صحيحه وأصبح حديثه مقبولاً لما أدخل في الصحيح حيث لم تظهر في حديثه علة توجب الرد وهذا ظاهر جلي وقد احتج الجماعة بحديثه ولم يتكلم فيه أحد بسوء يوجب ضعف حديثه وغاية ما قيل فيه قول النسائي وابن الجارود ليس بالقوي وكان يحيي القطان لا يحدث عنه وكل هذا جرح غير معتبر لكونه غير مفسر ولكونه ليس من الجرح الذي تقدح ألفاظه في الراوي فقد يكون النسائي وابن الجارود قالا فيه ليس بقوي لأجل ما وقع له في حديث الإسراء الذي رواه عن أنس من المواضع الشاذة وذلك لا يضره أيضاً لأن الثقة قد يشذ بألفاظ في حديث أو حديثين بل وأكثر لأن ذلك من طبيعة الإنسان ولازم البشرية ولكن لم يقل أحد من أهل الحديث إذا شذ الثقة وخالف في

حديث أو حديثين أو أكثر من ذلك يكون حديثه كله مردوداً هذا لم يقله أحد مطلقاً لأن القول به يدعو إلى رد مالا يحصى من أحاديث الثقات بل لا يوجد ثقة لم يخالف غيره في بعض الروايات ويشذ عن الجمهور بألفاظ لم يتابعه عليها راوٍ مطلقاً وهذا قد وقع لشعبة ومالك وأضرابهما كما يظهر للمطلع وكذلك تجنب القطان التحديث عنه قد يكون لما وقع منه في حديث الإسراء وقد يكون لغيره فإن كان لأجل حديث الإسراء فقد بَيَّنَا أنَّ شذوذ الثقة في بعض الأحاديث لا يوجب ترك حديثه، وإن كان لغير ذلك فلم يبينه لنا حتى نعلم هل الحق معه في ذلك؟ ولهذا أجمع أهل الحديث على عدم قبول الجرح الذي ليس بمفسر.

وأما قول الساجي: فيه كان يرمي بالقدر فما هو من باب الجرح في قبيل ولا دبير لمن تدبر وحتى لو كان جرحاً فهذا الحديث لا علاقة له بالقدر فهو مقبول منه بلا خلاف من أحد فهذا ما قيل في شريك من الجرح وهو كله كما علمت لا يوجب ترك حديثه بل ولا ضعفه.

وقول الذهبي فيه: لم يكن بالحافظ لعله يريد به ما وقع منه في حديث الإسراء من المخالفة وهو حكم جائر، إذ كيف يخرج الراوي عن دائرة الحفاظ بكونه خالف في أحاديث معدودة هذا لا يقوله أحد من أهل الحديث ولم يشترط أحد منهم في الحافظ ألا يغلط أبداً ولا يَهِم مطلقاً ولا يخالف غيره من الثقات ولو اشترطوا هذا لما بقي في الرواة من يطلق عليه اسم الحافظ أبداً لأنه شرط خارج عن طاقة البشر مستحيل في حق الإنسان تماماً وإنما الشرط الوحيد المعقول الذي تقبله العقول وتقرر عند أهل الفن بأجمعهم هو أن يكون صواب الراوي أكثر من غلطه وضبطه أقل من وهمه وموافقته أكثر من مخالفته فهذا الذي اشترطوه في الراوي الحافظ الضابط فإذا وجد الراوي على هذه الصفة فهو حافظ ضابط عندهم ولا يضر مع ذلك خطؤه ومخالفته في أحاديث معدودة وهذا أمر مقرر في كتب الفن فارجع إليها تجد البيان الوافي ولست بصدد نقل كلامهم في ذلك هنا.

وكذلك قول ابن عدي فيه: إذا روى عنه ثقة فلا بأس به فهو جرح لا يضر ولو قدح لما ضَرَّنا في هذا الحديث لأن الذي رواه عنه ثقة فإذا

تقرر هذا وصار منك على بال فاعلم أن شريكاً وَثَّقَهُ الأئمة من أهل الحديث كابن سعد وأبي داود وابن معين والنسائي وتوثيق النسائي له مقدم على تضعيفه له لأنه لم يبد في تضعيفه دليلاً يدل على دعواه فهو في نظر أهل الفن غير معتبر والمعول عليه هو التوثيق حتى يظهر الصارف عنه بحجة مقبولة.

ثانيهما: على تسليم مقالة الذهبي رحمه الله تعالى في شريك في كونه لم يكن حافظاً فإنها هنا غير مقبولة منه ولا قادحة في صحة الحديث مطلقاً لأنه من المعلوم المقرر أن الراوي الضعيف من جهة حفظه وضبطه يزول ضعفه ويذهب أثره في سند الحديث بالمتابعات وتعدد الطرق، وذلك لأننا لا نقدح في عدالته وصدقه وإنما وقع عندنا الظن في عدم ضبطه وحفظه لروايته على الوجه الصحيح بحيث لو جاءنا ثقة آخر بمثل حديثه ارتفع عنا ذلك الظن وذهب ما كنا نخشاه من عدم ضبطه، وحصل العلم بأنه لم يغلط ولم يهم في روايته لذلك الحديث.

وشريك لم ينفرد بهذا الحديث بل ورد من طرق أخرى مختلفة مما علمنا به ضبطه لروايته لهذا الحديث وصحة مخرجه وزالت عنه بذلك

الغرابة التي لا تقبل من مثل شريك فورود هذا الحديث من طرق أخرى يدل على أن الحديث وارد صحيح وأن شريكاً على احتمال ضعف حفظه قد حفظ هذا الحديث وجوده كما لا يخفى على طالب.

فقول الذهبي رحمه الله تعالى: ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد ولا خرجه من عدا البخاري مردود كما قال الحافظ رحمه الله تعالى بل للحديث طرق كثيرة يدل مجموعها على أن الحديث له أصل أصيل وأنه سالم من الغرابة والنكارة، وأعجب كثيراً من الذهبي رحمه الله تعالى كيف تسرع بالحكم على الحديث بالتفرد مع أنه ورد من حديث عائشة، وميمونة، وأنس وابن عباس، وأبي أمامة، ومعاذ بن جبل، وعلي بن أبي طالب، وحذيفة رضي الله عنهم وورد عن وهب بن منبه مقطوعاً وقد ذكرت ذلك كله في الأصل.

فهذا ما يتعلق بالكلام على شريك وأما خالد بن مخلد الذي تورك عليه الذهبي في هذا الحديث فهو إمام جليل راوية مكثر روى له البخاري ومسلم وأبو داود في الرواة عن مالك والترمذي والنسائي وابن ماجة، قال أبو داود: صدوق ولكنه يتشيع، وقال ابن معين: ما به بأس، وقال

ابن عدي: هو من المكثرين وهو عندي إن شاء الله لا بأس به، وقال العجلي: ثقة فيه قليل تشيع وكان كثير الحديث وقال صالح بن محمد جزرة: ثقة في الحديث إلا أنه كان متهماً بالغلو، وقال عثمان بن أبي شيبة: هو ثقة صدوق وقال أبو حاتم: لخالد بن مخلد أحاديث مناكير ويكتب حديثه، وقال الأزدي: في حديثه بعض المناكير وهو عندنا في عداد أهل الصدق فهؤلاء جمهور أئمة الجرح قد أثنوا على خالد ولم يرموه بشيء مطلقاً سوى ما صدر من بعضهم من أن له مناكير وهذا لا يضر في صحة هذا الحديث مطلقاً ولا يقدح فيه تماماً لأمور.

الأول: أن خالداً كان كثير الحديث وبالضرورة يقع للمكثر بعض ما ينكر ويأتي ببعض الأحاديث على غير الصواب ولم يقل أحد من أهل الحديث من شرط الحافظ ألا يأتي ببعض المنكرات في حديثه ولا يغلط ولا يهم كما أشرنا إلى هذا سابقاً وهذا معلوم مقرر عند أهل الفن كما بينته في الأصل ولا يضر ذلك عندهم حتى يكثر من الراوي ويكون خطؤه وغلطه أكثر من صوابه، وقد تتبع ابن عدي أحاديث خالد التي استنكرها فلم يزد على عشرة أحاديث، فهذا القدر لا يعد

شيئاً في جانب العدد العظيم من الحديث الذي أتى به على وجه الصواب بل لا ينبغي أن يذكر في ترجمة الراوي الكثير الحفظ مطلقاً إذ هذا القدر يقع أكثر منه أضعافاً مضاعفة لكثير من الحفاظ ولم يقل فيهم أحد لأجل ذلك أن لهم منكرات لأن الخطأ القليل في جانب الصواب الكثير لا يلتفت إليه كما بيناه ومن تتبع مرويات الحفاظ ونظر في كتب العلل يقف على هذا ويتحققه.

الثاني: أن هذه المنكرات التي تتبعها ابن عدي في مرويات خالد لم يذكر فيها شيئاً يتعلق بالمتن وإنما هي من جهة الإسناد لا غير كإبدال رجل بآخر وهذا لا يضر على فرض وقوعه في حديث الباب إذا ثبت الحديث من طرق أخرى صحيحة قال الحافظ العراقي رحمه الله في المعلل من ألفيته:

وهي تجيء غالباً في السند تقدح ... في المتن بقطع مسند

أو وقف مرفوع وقد لا تقدح ... كالبيعان بالخيار صرحوا

بوهم يعلى بن عبيد أبدلا ... عمراً بعبد الله حين نقلا

قال في شرحها: "وأما علة الإسناد التي لا تقدح في صحة المتن فكحديث رواه يعلى بن عبيد الطنافسي أحد رجال الصحيح عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: ﴿ البيعان بالخيار ﴾الحديث فوهم يعلى بن عبيد على سفيان في قوله عمرو بن دينار وإنما المعروف من حديث سفيان عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر" اهـ.

الثالث: على تسليم أن خالداً يأتي بالمناكير والغرائب فإن حديثه هذا وحده غير منكر ولا غريب مطلقاً وهو من أحاديثه الصحيحة التي أتى بها على وجه الصواب لأنه كان من كبار شيوخ البخاري، والبخاري أدرى بحديث شيوخه وأعلم به من غيره فلم يأخذ عنهم ما ينكر ويستغرب لاسيما فيما وضعه في صحيحه الذي انتقاه من صحيح ما عنده ولهذا قال الحافظ رحمه الله في ترجمة خالد من مقدمة الفتح: "وأما المناكير فقد تتبعها أبو أحمد بن عدي من حديثه وأوردها في كامله وليس فيها شيء مما أخرجه له البخاري بل لم أرَ له عنده من أفراده سوى حديث واحد وهو حديث أبي هريرة ﴿ مَنْ عادى لي ولياً ﴾

الحديث، فظهر أن ما استنكروه من مرويات خالد لم يخرج منه البخاري شيئاً في صحيحه كما قال الحافظ وحديثه من عادى لي ولياً قد خرجه في صحيحه فهو مما لم يستنكر كما هو ظاهر جلي".

الرابع: أن هذا الطعن في خالد مردود من أصله غير معتبر ولم يلتفت إليه أحد من أئمة الحديث فقد احتج بحديث خالد الشيخان وباقي أصحاب الكتب الستة إلا أبا داود.

فلو كان ما قالوه في خالد قادحاً في حديثه لأعرضوا عنه، والذي يظهر أنهم ما عابوا عليه إلا التشيع ولهذا ذكره الحافظ رحمه الله تعالى في مقدمة الفتح فيمن ضعف بسبب الاعتقاد لا غير، ولم يذكره في قسم من ضُعِّفَ من جهة حفظه وضبطه فقال فصل في تمييز أسباب الطعن في المذكورين: يعني رجال الصحيح ومنه يتضح من يصلح منهم للاحتجاج ومن لا يصلح وهو على قسمين:

الأول: من ضُعِّف بسبب الاعتقاد وقد قدمنا حكمه وبينا في ترجمة كل منهم أنه ما لم يكن داعية أو كان وتاب أو اعتضدت روايته بمتابع، ثم ذكر بيان ما رموا به وهو الإرجاء والتشيع والقدر، والجهمية

والنصب وبعد أن شرح هذه المذاهب ذكر أسماء الرجال مرتبين على الحروف فذكر في حرف الخاء خالد بن مخلد وقال: رمي بالتشيع فصنيع الحافظ رحمه الله يدل على أن ما قيل في خالد من كونه يروي المنكرات لا يلتفت إليه ولا يعول عليه وهذا هو الحق الذي لا يجوز العدول عنه ولا القول بغيره.

وأما الجرح بالتشيع فهو مردود اتفاقاً ولا يضر ولا يقدح ولهذا قال الحافظ في ترجمته من مقدمة الفتح: "أما التشيع فقد قدمنا أنه إذا كان ثبت الأخذ والأداء لا يضره لاسيما ولم يكن داعية إلى رأيه" اهـ.

قلت: وَهَبْ أنه كان داعية فكان ماذا ؟!! فالمعول عليه في هذا الباب هو الصدق والضبط فإذا ثبت أن الراوي كان صدوقاً ضابطاً فلا يضره مع ذلك شيء إذ بالصدق يؤمن كذبه وبضبطه يؤمن غلطه وخطؤه وهذا هو المطلوب في شرط الحديث الصحيح وما سوى هذا فهو لغو لا معنى له وهذا مبسوط محله فلا نطيل بذكره.

والعجب أن الذهبي رحمه الله تعالى وقع منه في الميزان ما يرد به على نفسه فيما حصل منه في حق خالد، فقد ذكر في ترجمة عبد الكريم بن

مالك الجزري أحد رجال الصحيحين عن ابن حبان أنه ينفرد عن الثقات بالأشياء المناكير فلا يعجبني الاحتجاج بما انفرد به وعن أبي أحمد الحاكم ليس بالحافظ عندهم فقال الذهبي قلت: قد قفز القنطرة واحتج به الشيخان فيقال له أيضاً: خالد قد قفز القنطرة واحتج به الشيخان فلم يبق لقائل بعد ذلك قول، فالموضوع واحد فكلا الرجلين تكلم فيه برواية المنكرات وكلاهما من رجال الصحيح، وكلاهما قفز القنطرة فالتفريق بينهما لا يرضاه منصف ولا يقبله عاقل فقولك في حديث خالد لولا هيبة الصحيح لعددته من منكرات خالد يناقض ما حكمت به في ترجمة عبد الكريم الجزري ويخالفه بالمرة مع عدم وجود فارق. والحديث قد عددته من منكرات خالد بذكرك له في ترجمته فإنه لا معنى لذلك عند أهل الحديث إلا ذلك.

وتعليله ذلك بغرابة لفظه عجب ما بعده عجب وهي فلتة من الذهبي تستغرب منه جداً لما عرف عنه من وقوفه في مثل هذه الأحاديث مع الظاهر وعدم البحث في الألفاظ والنظر إلى المعنى كما هو مذهب السلف رضي الله عنهم كما يشهد بذلك كتابه العلو للعلي الغفار،

والحديث إذا صح سنده وثبت بالقواعد المقررة عند أهل الفن فلا ينبغي بعد ذلك لمؤمن أن يستغرب لفظه لتوقف عقله القاصر عن فهمه بل يجب عليه أن يقول سمعت وأطعت كما هو حال الراسخين في العلم ولو وقف الإنسان عند كل حديث مع عقله لما آمن وصدق بحديث مطلقاً ولخسر الدنيا والآخرة والعياذ بالله والذهبي رحمه الله تعالى لما كان من المعترضين على الصوفية استغرب هذا الحديث لأنه صحيح صريح في مذهبهم واستنكره لأجل ذلك وغلب تعصبه على الصوفية مذهبه في الأخذ بالأحاديث على ظاهرها وقوله ولم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد لا أدري ماذا يريد به؟ وهل يريد أن يجعل من شرط الحديث الصحيح أن تتعدد طرقه ومخارجه وهو شرط لم يوافق عليه أحد من أهل الحديث بل الحديث الصحيح عندهم هو الذي يرويه الثقة عن الثقة مع السلامة من الشذوذ والعلة لا غير ولم يزيدوا ألا يكون فرداً، وأول حديث في صحيح البخاري وعليه تدور أغلب أحكام الشريعة وهو حديث إنما الأعمال بالنيات فرد غريب ولم تتعدد رواته إلا عن يحي بن سعيد الأنصاري ومع ذلك لم يقل

أحد أنه مُعَلّ لأجل ذلك بل أدرجه البخاري في صحيحه وتلقته الأمة بالقبول وجعلوه أصلاً من أصول أحكام الشريعة فقول الذهبي لم يرو هذا المتن إلا بهذا الإسناد باطل لما علمت من أن التفرد لا ينافي الصحة وباطل من جهة أن الحديث قد روي بأسانيد أخرى عن عدد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم كما تقدم ذكرهم وهو عدد يحصل به التواتر عند جماعة من أهل الحديث والأصول. وابن حزم رحمه الله يكتفي في الحكم على الحديث بالتواتر بوروده عن خمسة وستة كما يعلم من كتاب المحلى.

وكذلك قوله: ولا أخرجه من عدا البخاري ولا أظنه في مسند أحمد فإنه يفيد أن أفراد البخاري لا يعول عليها ولا يعتمد عليها حتى يشاركه فيها غيره، وهذا لم يقله أحد من أهل الحديث منذ أوجد الله تعالى أهل هذا العلم على وجه الأرض بل المتفق عليه بينهم أن أعلى درجة الصحيح ما اتفق عليه البخاري ومسلم ثم ما رواه البخاري ثم ما رواه مسلم ثم ما كان على شرطهما ثم ما كان على شرط البخاري ثم ما كان على شرط مسلم لا خلاف بينهم في هذا التفصيل، فأفراد

البخاري من أصح جميع الصحيح ما عدا المتفق عليه وقوله: ولا أظنه في مسند أحمد كأنه تقوية منه لحكمه بنكارة الحديث فإن عدم وجوده في مسند أحمد يدل على أن أحمد يقول بنكارته أيضاً لما عرف عن الإمام أحمد رضي الله تعالى عنه من عدم رضاه هو الآخر عن الصوفية ولكن هذا لا يفيد الذهبي ولا ينفعه لأمرين.

الأول: أن الإمام أحمد رحمه الله تعالى لم يقل ما لا يوجد في المسند فهو منكر غريب، كما أنه لم يستوعب جميع مرويات الصحابة الذين ذكرهم في المسند، وحيث لم يشترط ولم يستوعب فعدم وجود الحديث في مسنده لا يدل على حكم يتعلق بالحديث من صحة أو ضعف وهذا ظاهر.

الثاني: أن الإمام أحمد رحمه الله تعالى أخرج الحديث في مسنده من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها وعن أبيها وقد ذكرته في الأصل بسنده غير أنه اختصره وذلك لا يضر فإن الرجال الذين رووه مطولاً هم رجال الإسناد الذين رواه عنهم أحمد مختصراً فالمخرج واحد متفق وكل هذا على سبيل التنزل مع الذهبي رحمه الله تعالى وإلا فإذا صح سند

الحديث وثبتت لدينا سلامته من العلل القادحة فهو مقبول المتن صحيح الإسناد وجد في مسند أحمد أو لم يوجد أخرجه الجماعة أو لم يخرجوه وهذا ظاهر جلي لكل من له مسكة وخبرة بعلم الحديث الشريف.

وهذا آخر الجزء وكان الفراغ منه في منسلخ ربيع الثاني سنة ثمانين وثلاثمائة وألف، والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم.

تَمَّ بِحَمْدِ اللَّهِ الكتاب

إصدار

المركز الوطني للبحوث والدراسات
التابع لآل البيت ـ فلسطين
الموقع الالكتروني: www.alalbait.ps